

نور محمد رضا، أستاذ الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، والقانون الدولي بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بناس، الرئيس المؤسس للمركز المغربي للدراسات الإفريقية والتنمية المستدامة (CMEADD)

المغرب نجح في حسم النزاع لأنه لم يتعامل مع قضية الصحراء باعتبارها ملفاً قانونياً معزولاً، بل جعلها جزءاً من استراتيجية شاملة

● كيف نسر نجاح المغرب في قلب موارين القوى
المتصارعة في قضية الصحراء خلال هذه الأعصر؟

● نجح المغرب لأنه لم يتعامل مع قضية الصحراء باعتبارها ملفاً قانونياً معزولاً، بل جعلها جزءاً من استراتيجية شاملة تقوم على ما أسميه في مؤلفي «السياسة الخارجية للمغرب في عهد محمد السادس 1999-2025: اللحوظ المؤسسي والإنتاج المتعدد للاعتماد المتبادل». الصادر سنة 2026، بناء شبكة من المصالح والشراكات التي تعزز التوقع الاستراتيجي للمملكة.

فالمغرب ربط علاقاته مع شركائه بالآمن والاستثمار والهجرة والطاقة ومكافحة الإرهاب والتعاون الإفريقي والربط الأطلسي. وبذلك أصبحت قضية الصحراء جزءاً من منظومة مصالح متبادلة، وأصبح دعم استقرار المغرب ووحدة الترابية متشجماً مع مصالح الاستراتيجية لعدد متزايد من الدول.

كما انتقل المغرب من رد الفعل إلى الفعل الاستباقي، فجمع بين الاعترافات الصريحة بمغربية الصحراء ودعم الحكم الذاتي، وفتح القنوات، وتطوير الأقاليم الجنوبية، وتعزيز حضوره داخل الاتحاد الإفريقي، وتوسيع شراكاته الاقتصادية والأمنية.

وتكمن قوة هذه الاستراتيجية في أنها لم تعتمد على التاريخ والخطاب الدبلوماسي فقط بل قدمت حلاً قابلاً للتفاوض والتفويض، يقوم على مؤسسات جهوية منتخبة، واختصاصات واسعة، وضمانات دستورية وقضائية مع احتفاظ الدولة باختصاصات السيادة.

لقد ظل المغرب النقاش الدولي من التناقص بين الروايات التاريخية إلى المقارنة بين الحثول الواقعية، وعند قياس الخيارات بمدى قابليتها للتطبيق، وقدرتها على حماية الاستقرار وضمان مشاركة السكان، تتقدم المبادرة المغربية بوضوح.

● في هذا السياق، هل يمكن اعتبار سنة 2026 «عام السيادة» في قضية الصحراء المغربية؟

● طبعاً، يمكن وصف سنة 2026 بـ «عام السيادة» لأنها تؤشر إلى انتقال المغرب من مرحلة تثبيت مشروعية موقفه إلى مرحلة التفاوض حول الترجمة القانونية والمؤسسية للحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

يستند هذا التحول إلى القرار 2797 الصادر عن مجلس الأمن في 31 أكتوبر 2025، فقد أكد المجلس أن الحكم الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية يمكن أن يشكل الحل الأكثر قابلية للتطبيق، ودعا إلى التفاوض انطلاقاً من المبادرة المغربية، مع تحديد ولاية المينورسو إلى 31 أكتوبر 2026، وبذلك أصبحت المبادرة المرجعية الأساسية للدينامية التفاوضية الجديدة.

كما تعزز الحضور الدولي للسيادة المغربية من خلال الاعترافات الصريحة، ودعم القوى المؤثرة للحكم الذاتي، وفتح القنوات في العيون والداخلية،

وإنعاج الأقاليم الجنوبية في الشراكات الاقتصادية والاستثمارية ومشاريع الربط الأطلسي والطاقة والبنيات التحتية.

لذلك، تمثل سنة 2026 مرحلة الانتقال من تثبيت السيادة سياسياً ودبلوماسياً، إلى إعداد شروط ممارستها ضمن نظام حكم ذاتي متقدم يجمع بين الوحدة الترابية والتعبير الديمقراطي للشؤون المحلية.

● أليس للمجتمع الدولي يتعامل مع الجزائر كمزق فاعلي في النزاع، فكيف تنظر إلى هذا التطور وما مدى تأثيره؟

● أصبح المجتمع الدولي يتعامل مع الجزائر باعتبارها طرفاً رئيسياً وفاعلياً في النزاع، لأن مستوى انخراطها السياسي والدبلوماسي والعسكري يتجاوز وضع الدولة المجاورة أو المراقب الخارجي.

وقد كرس القرار 2797 مركزية هذا الدور عندما أدرج الجزائر بالاسم، إلى جانب المغرب والبوليساريو وموريتانيا، ضمن المشاورات التي يقودها المبعوث الشخصي للأمين العام، ولا يمثل هذا الإدراج مجرد ترتيب إجرائي، بل يعكس موقع الجزائر داخل البنية السياسية والاستراتيجية للنزاع.

فالجزائر تستضيف مخيمات تنزوح، وتوفر للبوليساريو عملاً تريبياً وسياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً، وتمتلك قدرة مباشرة على التأثير في خياراته. كما أكدت مشاركتها في جولات مدريد وواشنطن خلال سنة 2026 أن القوى الراعية للفساد تتعامل معها بوصفها فاعلاً أساسياً في التسوية.

ومن منظور العلاقات الدولية، تتحدد صفة الطرف بمستوى التأثير الفعلي في استمرار النزاع وإمكان إنجازه، لا بالوصف الذي تمنحه الدولة لنفسها. وفي الحالة الجزائرية، تتكثف طبيعة الدعم، واستضافة المخيمات، والمشاركة التفاوضية، والانخراط الدبلوماسي المستمر عن مسؤولية سياسية مباشرة داخل بنية النزاع.

ويترتب على ذلك أن أي تسوية جديّة تحتاج إلى التزامات جزائرية واضحة تتعلق بإنجاح المفاوضات، وعودة سكان المخيمات، والترتيبات الأمنية، ونزع السلاح، وضمان عدم عرقلة تنفيذ الحل السياسي.

● ماذا يعني لعلم البوليساريو في ظل هذه التحولات الدولية، وفي ظل اتساع رقعة اللطافة يستضيفها كمنطقة إرهابية؟

● أصبحت الخيارات المتاحة أمام البوليساريو محدودة. فقد تراجعت مركزية الاستفتاء الثنائي بصيغته القديمة، وأصبح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية محور الدينامية الجديدة داخل مجلس الأمن، بينما يرفع استمرار العمل المسلح واستهداف المجازات المدنية مستوى القعر الضعيف والأمني للحركة.

وكما أوضح في مؤلفي الجاري إعداده للنش، «جبهة البوليساريو أمام عتبات الإرهاب»، لم يعد تقييم البوليساريو مقتصرًا على خطابها السياسي، بل



نور محمد رضا

حيث تحول موازين القوى وتحديد الإطار الأكثر قابلية للتطبيق. أما التسوية النهائية، فتتوقف على قدرة الأطراف على تحويل المرجعية السياسية الجديدة إلى اتفاق قانوني ومؤسسي قابل للتطبيق.

وما بعد 2026 لن يكون مرحلة البحث عن حل جديد، بل مرحلة اختبار الإرادة السياسية لتطبيق الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

والمصالحة:

* وضع اليات نزع السلاح والتسريح

وإعادة الإماج؛

* تحديد دور الأمم المتحدة في المراقبة

والتحقق؛

* توفير ضمانات إقليمية لعدم عرقلة التنفيذ.

لقد أصبح النزاع قريباً من نهايته من

* تحديد اختصاصات الجهة

والاختصاصات المشتركة؛

* وضع الضمانات الدستورية والقضائية؛

* إنشاء المؤسسات التشريعية والتنفيذية

الجهوية؛

* تنظيم الثوار والتمويل والنضال الوطني

* إعداد ترتيبات العودة والإماج

أصبح يشمل بنيتها المسلحة، وسلطة القيادة، والأهداف للضرورة، والتمويل، والدعم المادي، والتسهيلات اللوجستية، وعلاقاتها الخارجية. وتقوم الفكرة المركزية للمؤلف على أن إعادة التكيف لا تبدأ بالضرورة بتصنيف الحركة كلها منظمة إرهابية، فالتاريخ الأكثر صلاية يبدأ بتوثيق الاعمال وتحديد الوحدات والقادة والممولين والوسطاء والشبكات اللوجستية. وعندما تثبت صحتها باستهداف المدنيين، أو بالدعم المادي، أو بتلقي الأسلحة، أو بالتعاون مع جهات مصنفة، يصبح الانتقال إلى العقوبات المستهدفة وإعادة التكيف الجزئي ممكناً، وقد ينتهي إلى التصنيف التنظيمي الشامل عند تحقق المستوى الأعلى من الأدلة.

ويمثل استهداف مدينة السمارة نقطة مهمة في هذا المسار الإثباتي، لكن بناء ملف قانوني متين يقتضي تحديد الوحدة المنفردة، ونقطة الإطلاق، والوسيلة المستخدمة، والقصد، وسلسلة القيادة، والمسؤولية القريبة أو البعيدة.

وفي الكونغرس الأمريكي، انتقل الموضوع إلى مسار تشريعي منظم. فقد طلب مشروع H.R. 4119، المقدم في 24 يونيو 2025، تقييم مدى استيفاء البوليساريو شروط التصنيف من منظمة إرهابية أجنبية، وفحص إمكان فرض عقوبات عليها، إلى جانب التحقيق في عملياتها العسكرية ودعمها الخارجي وإمكان استهدافها المدنيين عمداً.

كما ربط مشروع S. 4063، المقدم إلى مجلس الشيوخ في 11 مارس 2026، فرض التصنيف والعقوبات بإثبات تعاون البوليساريو مع تنظيمات إرهابية مرتبطة بإيران، بما يشمل الدعم العسكري والأسلحة والمائرات المسيرة والمعلومات الاستخباراتية. هذه المشاريع لا تعني أن التصنيف صدر بالفعل، لكنها تكشف عن انتقال نوعي في النظرة إلى البوليساريو داخل مؤسسات أمريكية مؤثرة. وأصبحت الحركة أمام خيارين: الانخراط الجدي في التفاوض حول حكم ذاتي متقدم، أو مواصلة مسار قد يتقنها تدريجياً من مخاطب سياسي إلى موضوع للعقوبات وإعادة التكيف الأمني.

يمكن للزاع نقل إلى مرحلة الجسم بعد هذه التطورات؟

● أصبح النزاع أقرب إلى التسوية من أي وقت مضى، لأن الإطار السياسي للمفاوضات تغير بصورة جوهرية. فقد أصبحت مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية نقطة الارتكاز الأساسية، بينما أعادت الجولات الثلاث، جولاتاً في واشنطن وجولة في مدريد، جمع المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو داخل مسار تفاوضي تدعمه الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

وتكمن أهمية هذه الجولات في أنها تجاوزت مرحلة الاتصالات المتقطعة، وبدأت تبحث في خارطة طريق وإطار تفاوضي يمكن أن يفلو إلى تسوية سياسية. كما تعكس مشاركة الجزائر اعترافاً عملياً بأنها طرف رئيسي، وإن إنهاء النزاع يفتضي التزامات مباشرة منها.

لكن نهاية النزاع لن تتحقق بمجرد انعقاد الاجتماعات، فالرحلة المقبلة يجب أن تنتقل من الاتفاق على مرجعية الحكم الذاتي إلى التفاوض حول هندسة القانونية والمؤسساتية، وخصوصاً:



بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لتربع صاحب الجلالة على عرش أسلافه المنعمين.

تتشرف المديرية العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، أصالة عن نفسها

ونبابة عن كافة أطر ومستخدمي المكتب، أن تتقدم إلى السدة العلية بالله.

جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بأزكي التهاني وأطيب الأمنيات

بدوام موفور الصحة والعافية وموصول السعادة والسود.

سائلة العلي التحدير أن يبارك في عمر أمير المؤمنين ويقر عينه بصاحب السمو الملكي

الأمير مولاي الحسن والأميرة الجليلة للا خديجة والأمير المولي رشيد وكافة أعضاء الأسرة الملكية المجيدة

بالخير والمسرات. كما تفتنم هذه المناسبة لتجديد الولاء الدائم

والعقل المتين بأهداب العرش الكريم تحت القيادة الرشيدة لمولانا المنصور بالله.



مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
HEAHO I & XCHRE A HOGLO
Ode des Nations et des Compétences

